# "إبستيمولوجية النظام الرأسمالي" في اختلال المبادئ القيمية ما بين الطروحات النظرية والبناء التطبيقي لاقتصادات السوق

**عبد الصمد سعدون عبد الله**

أستاذ في العلاقات الاقتصادية الدولية،
كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين.

## مقدمــة

إن الانفتاح الاقتصادي بين الأسواق، وفي مختلف مناطق العالم، في ظل تطبيق مبادىء السوق للنظام الرأسمالي ووفق آليات قوى العرض والطلب، لم يكن أمراً مرفوضاً في حدّ ذاته، استناداً إلى ما تتمتع به كل دولة أو إقليم من ميزات نسبية تشكل الأرضية التجارية لتحقيق المكاسب التي تعود على جميع الأطراف المتاجرة. وفي إطار ما يُعرف بالحرية الاقتصادية وخصائص عمليات السوق المفتوحة، فالأمر حينئذ يُعدّ مشروعاً، إذ يتحقق تحت مظلتها الكثير من المنافع لشعوب العالم إذا ما أُريد لها ذلك، كما هو حال التشابك الاقتصادي الواسع النطاق بين مختلف دول العالم الرأسمالي المتقدم، ومن خلال التكتلات الاقتصادية والفضاءات القارية التي تشكل ثقلاً اقتصادياً هائلاً بوفورات الحجم الإنتاجي، والمالي، والتقني مقارنة بالقدرات المتوافرة لدى دول العالمين الثاني والثالث. إن هذا الاتجاه يعبّر حصراً عن قوى التماثل بين المتغيرات الاقتصادية ضمن آليات النظام الرأسمالي لتحقيق ما يُعرف بالمقاربة الإبستيمولوجية ما بين الجانبين النظري والتطبيقي، إلا أن ذلك لا يعكس الحقيقة في ديناميكية اقتصادات السوق ونمط العلاقات في جوهرها المادي والأخلاقي، ويمكن أن يفسر على أنه تناقض في جوهر الفكر الرأسمالي بين الناحيتين النظرية والتطبيقية، إذ إن الواقع العملي لهذا النموذج يفرض الكثير من الإشكاليات، سواء في طبيعة التعامل الاقتصادي التي يتضمن جوهرياً جوانب من الاستغلال لمنطق الحرية الاقتصادية في سريان مبادىء اقتصاد السوق، أو بفعل الاختلاف الكبير والبون الشاسع بالفاعلية[*] الاقتصادية التي يمكن أن تتوافر عليها بعض الأطراف دون الأخرى.

وفضلاً عن ذلك، إن الطبيعة الإمبريالية التي تهيمن على سلوكيات بعض القوى الاقتصادية، من أجل تحقيق غايات تكمن في توجهاتها، لا تتعامل في مضامينها مع القيم والنواحي الأخلاقية، وهي تعطي في المحصّلة فروضاً لنمط غير مسبوق لاقتصادات السوق، لا يرتقي سلوكياً إلى أدنى مستوى من القيم والمبادىء التي تشكل عرفاً معتمداً في أساسيات مختلف المذاهب الاقتصادية، وهي تعبّر وتفسر أولاً وأخيراً سلسلة الظواهر الاقتصادية من خلال تقدير ملهم للأفكار المتراكمة عبر التاريخ لتتشكل في ضوئها تلك الظواهر، فكرياً وأخلاقياً، ومن ثم ترتقي بعناصرها كتعميمات لبلوغ حالة أو مستوى النظرية الاقتصادية.

وهكذا تبدو الأصولية الرأسمالية للآليات الاقتصادية الجديدة التي تتمثل في آليات العولمة على أنها السلطة النيوليبرالية التي تلقي بظلالها على اقتصاديات السوق، دونما اعتبار للمبادىء والقيم الأساسية التي تحكم آلية التوازن بعد أن حركت فيها قيماً وأصولاً ذات تركيبة جديدة تمكنت من خلالها اختراق القواعد السلوكية للعلاقات الاقتصادية الدولية ما بين عالم

(*) إن ما هو متوافر للدولة من قدرات اقتصادية وتقنية عالية مع وفورات مالية كبيرة للشركات العاملة في قطاعات استثمارية وإنتاجية مختلفة يعطي لهذه الدولة منافسة مع الدول الأخرى من حيث تمتعها بالقدرة الإنتاجية المحلية منها أو الخارجية، وهي تُعد ميزة تفوق في اقتصادات السوق الرأسمالية.

الشمال والجنوب، وأبقت في إثرها على حالة من العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة في إطار النظام الاقتصادي االدولي الجديد، باعتباره وضعاً اقتصادياً (Order of Economics) مختلفاً تحكمه نوازع القوة ضمن شروط الهيمنة باستخدام آلياتها المتعددة.

ومن خلال ما تم طرحه في مقدمة الدراسة، وبقدر ما تعلق الأمر بموضوع القيم الأخلاقية لمبادىء اقتصاديات السوق، ومدى التحول الذي أصاب هذه القاعدة من المذهب الاقتصادي، نظرياً ومادياً، وما صاحبه من خلل جوهري بين الطرح والأداء، ولا سيما في المرحلة التي أعقبت التفكك الرسمي للاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١، وبلوغ الولايات المتحدة القطب الأوحد في صياغة وترتيب ملامح النظام الاقتصادي الدولي الجديد، فإن هذه الدراسة تنبع من فرضية مفادها «أن اختلال قيم المبادىء السلوكية للمذهب الاقتصادي الحرّ هو في المحصّلة يتَّسق مع الطبيعة اللاأخلاقية لمرحلة ما بعد الإمبريالية لقوى العالم الصناعي المتقدم، بغية تحقيق الهيمنة على اقتصادات السوق ضمن المنطق الرأسمالي والإقليمي للقوة، حين تتخذ هذه الأخلاقية الإطار الإبستيمولوجي[*] كمقاربة بين الفهم الواقعي والفهم المثالي، ولكي يتسنّى لها حصراً الاستنزاف الصافي لموارد شعوب الأرض الغنية».

## أولاً: ازدواجية المذهب الاقتصادي الحرّ بين الطرح وواقع الأداء

إن من يتتبع مسارات تاريخ المذاهب الاقتصادية وتوثيقاتها ضمن تاريخ الفكر الاقتصادي، يرى أن هناك تعدداً في توجّهات بعض المفكرين والباحثين حول تحديد تاريخ المذاهب، فمنهم من يحدّد بدايات تاريخ المذاهب منذ العصر العبودي (الرق)، ويحدّدها البعض الآخر منذ شروع دراسة أصول قوانين حمورابي في المجتمع البابلي أو قوانين مانو الهندية في الفكر العبري، إلا أن معظم الآراء تتفق على أن المذهب الاقتصادي قد بدأ مع الفكر اليوناني والروماني القديم، بينما يرجح البعض الثالث منهم على أن عصر الإقطاع، كما في فكر السكولائي (توما الإكويني في الفكر المدرسي للعصر الوسيط الأوروبي)، هو نقطة بدايات المذاهب الاقتصادية[١].

ويبرز من بين أكثر الاتجاهات ترجيحاً حول أصل ظهور المذهب الاقتصادي بمختلف اتجاهاته السلوكية، ومن دون تحديد لنمط فكري معين، ذلك الاتجاه الذي يرى أن بداية

---

(*) وهي البحث في أصل المعرفة، حين يعود البعض منها إلى المنطق العقلي، والبعض الآخر منها إلى المنطق الحسي. وهنا يرى الواقعيون أن لا علاقة لها بالمعرفة، في حين ينظر المثاليون إلى عقلية هذا المفهوم، لأن الذات لا تدرك إلا الأفكار. وهو ما يُعطي المقاربة العلمية التي يمكن أن تطبق في الفصل ما بين الطروحات النظرية والواقع العملي في اقتصادات السوق الرأسمالية.

(١) هنالك الكثير من المؤرخين ممن يرون في بداية العهد الإقطاعي بداية للمذهب الاقتصادي، وذلك في عام ٣٢٥م (عام اجتماع مجمع نيقيا الكنسي) أو منذ عام ٣٧٥م (تاريخ مهاجمة قبائل الهون للغرب)، بينما هناك من يردُّ تاريخ البداية إلى نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع الميلادي. انظر: إبراهيم كبة، **تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي** (القاهرة: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٠)، ص ٣٨٢.

المذاهب الاقتصادية ظهرت مع العهد الرأسمالي وتوجهاته المتعددة(*)، ومنذ انهيار الإقطاع كمرحلة تاريخية من عمر المجتمع الأوروبي، إذ إن هؤلاء هم من يصنّفون المذهب من حيث البداية إلى(٢):

١ ـ المدرسة الرأسمالية الماركنتيلية (المدرسة التجارية).

٢ ـ المدرسة الفيزوقراطية (الطبيعيون)، كما في الفكر الرأسمالي للمصالح الزراعية على يد الدكتور كيناي في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر.

٣ ـ المدرسة الرأسمالية الصناعية (عند الكلاسيك)، كما في المذهب الاقتصادي الحرّ عند آدم سمث، وريكاردو، وجون ستيوارت مل، فضلاً عن مدارس أخرى ضمن المذهب العلمي الاشتراكي (الديالكتيكي) الذي ولد متناقضاً مع أفكار المدرسة الرأسمالية، كما في أفكار ماركس وأنغلز.

ولم تكن طروحات المدرسة الكلاسيكية في المذهب الاقتصادي الحرّ وقتذاك تحمل بين جنباتها عيوباً أو شذوذاً في مسارها الأيديولوجي، بغية تحقيق العدالة الاقتصادية والمساواة بين الأفراد، ذلك أن تدخّل الحكومات لم يكن شيئاً مذكوراً في النشاط الاقتصادي، واستناداً إلى مقولات اقتصاديي ذلك العصر، ومنهم الاقتصادي الشهير آدم سميث، في المذهب الكلاسيكي، وما ورد في كتابه **ثروة الأمم**: «دعه يعمل دعه يمر»، أو من خلال قانون «جون باتيست ساي» في الأسواق: «كل ما يُنتج يُستهلك»، وكأرضية لقيم وأصول ذلك المذهب الحرّ الذي عوّلت عليه الدولة التقليدية في البناء الاقتصادي، ليقتصر دور الدولة على الأمن والدفاع، وسنّ القوانين، وتفويض الحقوق والواجبات بين الدولة والمجتمع، وكما تملي عليها المبادىء والأسس التي قام عليها هذا المذهب الذي ساد منذ أوائل القرن الثامن عشر حتى بداية ظهور بوادر أزمة الكساد الاقتصادي الكبير عام ١٩٢٩، فقد تبيّن حينذاك وعلى أرض الواقع أن الأدوات التلقائية التي عوّلت عليها الرأسمالية التقليدية في تحقيق توازن السوق لم تكن تتلاءم مع طبيعة المتغيّرات السلوكية ومسألة تنامي الحاجات في ظل مبدأ سيادة المنتج الرأسمالي، مع وجود قصور الطلب (الذي تشكله المتغيرات السلوكية والاجتماعية وآلت إلى تدخل الدولة في ما بعد لتعديل مسار هذا المذهب الرأسمالي، وليس الطعن بتركيبته) في ظل تزايد عدد السكان الذي افتقر إلى العمل لتحقيق أجر حقيقي كي يعزّز من حجم الدخول لتفعيل ذلك الطلب على مختلف منتجات الماكنة الصناعية الفائضة عن الحاجة وقتذاك.

إن الأزمة الرأسمالية لم تكن أساساً حالة مرضية في الاقتصاد الرأسمالي، بل تُعدّ مجرد

(*) وقد وردت في محاضرات ضمن الاقتصاد السياسي عند جان مارشال وطروحات **الوجيز في تاريخ المذاهب الاقتصادية** عند جون بودان وباللغة الفرنسية، فضلاً عن طروحاتها ضمن نظرية فائض القيمة لكارل ماركس الألماني.

(٢) للمزيد، انظر: كبة، المصدر نفسه، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦.

دورات منتظمة، سواء انكماشية أو انتعاشية أو ما بين ذلك، سرعان ما يتعافى بعدها الاقتصاد ويستعيد توازنه من دون أي ضرر أو خلل بنيوي، من خلال تبنّي سياسات اقتصادية وأدوات أكثر فاعلية.

لقد تناولت أفكار ماكنرو كينز وآخرين في السياسة المالية والنقدية ذلك الخلل الجوهري للأزمة الاقتصادية، والخروج من بوتقة الانصهار في جانب العرض التي ركز عليها المذهب التقليدي نحو تفعيل جانب الطلب لتحقيق حالة ممكنة من التوازن عند أي نقطة من نقاط منحنى المنتج، وليس بالضرورة أن يكون هنالك استخدام كامل للموارد.

إن الخلل الضمني الذي يصيب البناء الرأسمالي لم تتغير فيه قيم وأصول المذهب الاقتصادي، ولم تتأثر فيه مبادىء وأخلاقية الباحثين في هذا النظام، أو تنحرف تلك الطبيعة السلوكية والدينامية التي تربط النظام الرأسمالي بمختلف المجتمعات البشرية، المتقدمة منها أو النامية، التي سارت في ركبها وتداولت نماذجها نحو تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

وقد تطورت هذه المذاهب منذ مطلع القرن العشرين، بعد أن كان لها تقويم وتفسير لسلسلة الأفكار الاقتصادية التي وثقت تاريخياً مسارات الظاهرة الاقتصادية لمختلف العصور، حين بلغت ذروتها عصر النهضة الأوروبية وطبقت على أرض الواقع إبان الثورة الصناعية، واستشرت ثورة معالمها في أنحاء أوروبا الغربية، لترسي دعائمها، بعد سلسلة من التغييرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وفي مجال تنظيم الإنتاج وتوسيع نطاق التقنيات، وتحقيق فرص جديدة للعمالة الماهرة.

وتنامت أهمية المذهب الاقتصادي الحرّ في ظل العلاقات الرأسمالية الجديدة للقضاء على ما تبقّى من جيوب الإقطاع في الشرق الأوروبي، وتحرير المجتمع سياسياً واقتصادياً تحت شعارات الحرية والعدالة والمساواة بين الأفراد، إلا أن الانقسام القيمي ما بين طبقتي المنتجين الرأسماليين والعمال خلق بذوراً عقائدية تطورت في ما بعد إلى صراع أزلي، فالأولى تمثل القلة من المنتجين وهي تستحوذ على منتوج الأغلبية، في حين أن الثانية هي أكثرية محرومة من الحقوق الإنسانية ومعرضة لشتى أنواع الاستغلال البشري في عصر الرأسمالية الصناعية، وفي ظل تطور أدوات العمل ضمن النشاط الإنتاجي الواسع.

وهكذا تدخل حالة الازدواجية في المذهب الاقتصادي الحرّ مع متغيّرات اقتصادية جديدة ظهرت منذ نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ولا سيما المتغيّرات الكمية والكيفية التي أصابت البنى الهيكلية للنظام الاقتصادي الرأسمالي الحرّ، وهو ما آلت إليه الأحداث لاحقاً نحو تغيير الخريطة السياسية والاقتصادية للقارة الأوروبية ومحيطها الخارجي وضمن المناطق الغنية بالموارد الطبيعية، وعلى وجه التحديد منطقة الشرق الأوسط.

إن انتقال المجتمع الأوروبي من المرحلة التقليدية التي ساد فيها المذهب الاقتصادي الحرّ إلى المرحلة النيوكلاسيكية، كمرحلة أكثر تطوراً واضطراباً بالسلوك الاقتصادي في حياة المجتمعات البشرية، وذلك من خلال بروز هوية الرأسمالية الاحتكارية كإنذار معلن ضمن الخطوط الحمراء على أن العالم الرأسمالي قد تجاوز في طموحاته خصائص الحرية الاقتصادية والمنافسة الفردية، نحو تشكيل خصائص جديدة تمثلت بالمنافسة الاحتكارية[*] عبر مؤسسات وشركات عملاقة أخذت تعتمد خصائص الإنتاج التقني المتفرع باستخدام واسع النطاق لشتى أنواع الآلات والمعدات، والبحث عن مناجم، في ظل ابتكار جديد تمثل في توليد الطاقة الكهربائية.

ولم يقتصر دور الاحتكارات على المجال الإنتاجي، وإنما اشتمل على الجانب المصرفي والنقدي، ومن خلال اندماج الرأسمال الصناعي بالرأسمال المصرفي مكوناً ما يُعرف بالرأسمال المالي عبر مساهمة كبار المستثمرين وملوك المال في العالم، والمتنفذين في السلطات السياسية والاقتصادية، لإدارة النظم الرأسمالية وبلوغ مرحلة الإمبريالية، بعد توظيفها للرساميل الهائلة في بلدان غنية بالموارد ومتخلفة اقتصادياً، وذلك ابتغاء النفوذ والهيمنة، بعد أن تسارعت الدول الإمبريالية نحو تقسيم ممتلكات العديد من مناطق العالم، ومن خلال بحثها عن برامج للأزمات والتصادمات والحروب المدمرة[٣]. وقد شمل هذا التوسع الإمبريالي المنطقة العربية وبعض مناطق شرق وجنوب شرقي آسيا، وهو عكس ما آلت اليه عناصر النهب الاستعماري والاكتشافات الجغرافية، حين توجهت وتمركزت المطامع الاستعمارية صوب أمريكا (العالم الجديد) وجزر البهاما والهند[٤] ضمن مرحلة بناء الدولة الوضعية في الغرب الأوروبي حينذاك.

ومع التطور الإمبريالي ينعطف المذهب الاقتصادي الحرّ عن خطوطه ومبادئه السامية وقيمه الهادفه نحو تحقيق الغاية الجوهرية التي انبثقت منها معالم وأفكار النظرية الرأسمالية، والتي ساهم في صياغتها الكثير من العقول الاقتصادية آنذاك، وأسست ركائز البناء في النظام الرأسمالي.

(*) فقد سادت أشكال من الاحتكارات الإمبريالية، التي شكلت في ما بعد مدخلاً جديداً للمذهب الاقتصادي الرأسمالي، منذ بداية القرن العشرين، وبخاصة في الولايات المتحدة وألمانيا، ضمن أسس ومقومات تهدف إلى تقسيم الأسواق وفق تنظيم سلوكي وأخلاقي جديد، يتخذ أنماطاً عدة ما بين الكارتل ـ الترست (وهونقيض الكارتل) ـ السنديكات ـ الكونتسرن (احتكار اتحادي بين مجموعة شركات كبرى) ـ كونسورتيوم وهو أكثرها تطوراً من حيث عقد الصفقات المالية الضخمة.

(٣) إذ ساهمت هنالك عوامل عدة في إنجاز هذا الاتجاه من المذهب اللاأخلاقي للقوى الاقتصادية الإمبريالية؛ منها البحث عن أسواق أكثر أمناً في توظيف الرساميل وتحقيق معدلات فاحشة من الأرباح، وتدويل الأزمات من خلال تدويل الإنتاج الفائض وتقليل نفقاته عبر معالجة مشاكل البطالة في المناطق المستعمرة، والبحث عن مناطق نفوذ جديدة للتعويض عما فقدته من مناطق أخرى من العالم، وبخاصة أسواق أمريكا. انظر: رياض الشيخ، **دروس في التطور الاقتصادي والاشتراكي** (القاهرة: دار النهضة، ١٩٦٥)، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

لقد باتت الأفكار الكينزية (المدرسة النقدية الحديثة) عاجزة عن وضع الحلول وطرح الأدوات اللازمة لمعالجة الأزمات الاقتصادية اللاحقة، ولا سيما أزمة الركود بين عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، عندما عمّت أوساط الغرب الأوروبي والولايات المتحدة، وأعلن الكثير من المشاريع الصناعية إفلاسه على أثر انخفاض أسعار المنتجات انخفاضاً كبيراً، فضلاً عن ارتفاع وتيرة العاطلين في سوق العمل(٥).

لقد كانت حصيلة المتغيّرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي آلت اليها عملية فكّ الارتباط لمعظم الدول المستقلة حديثاً عن قيود الاستعمار، أن تحوّلت هذه الدول في الحال ذاتها إلى مجرد مجتمعات مستقلة، شكلاً وليس مضموناً، تكافح من أجل البحث عن نماذج للبناء والتنمية، مستفيدة بذلك من قدراتها الذاتية (الاقتصادية منها والبشرية)، على أن يكون بعض هذه النماذج شرطاً مسلوب الهوية. وعلى رغم أن بعض هذه الدول المستقلة قد استوحت نموذجها التنموي من واقعها الاجتماعي والأخلاقي، ضمن نسق أيديولوجي يعبّر عن خصوصيات وشكل النظام السياسي القائم فيها، كما في بعض دول العالم الثالث والصين على وجه الخصوص، إلا أن بعضها الآخر انساق جزافاً دونما اعتبار للمعايير الاقتصادية المترتبة على أسس العلاقات الاقتصادية غير المتوازنة ضمن حالة عدم التكافؤ بالفاعلية المادية، فضلاً عن الأسس الاجتماعية والقيم الحضارية وثقافة السوق عند مجتمعاتها، لتجعل من ذاتها نطاقات سيادية تابعة ضمن إقليمها السياسي، حين تبنّت نموذجها التنموي على الطريقة الغربية الذي ترى فيه توافقاً مع قدراتها الفائضة من الموارد المالية والطاقوية (كما في نماذج أوتوقراطيات الريع النفطي في الخليج العربي)(٦).

وهكذا مع أدوات فعل القوة الإمبريالية، تبدو مشاهد اقتصادات الأسواق الحرة في مختلف مناطق العالم وكأنها مستوحاة من القيم والمبادىء الجديدة المستمدة من الفكر الإمبريالي الجديد الذي تقوده القوى الاقتصادية الكبرى، منذ أن تحكمت بمساره إثر انقسام العالم إلى أيديولوجيتين متناقضتين في الطرح والأداء، ما بين المذهب الاشتراكي الساكن العازل في البحث عن ذاته، والمذهب الاقتصادي الرأسمالي الدينامي والفاعل الذي اتخذ شكلاً ازدواجياً على مدى التاريخ الاقتصادي لانبثاق هذا المذهب من خلال أدوات وآليات ساقتها ظاهرة العولمة، حين أخذت شكل الظاهرة الاستعمارية لتحقيق اكتساحها واقتحامها واختراقها للحواجز والحدود ونطاقات السيادة الوطنية لشتى دول العالم.

في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والجمود التدريجي الذي أصاب المذهب الاقتصادي المناهض للمذهب الليبرالي، اتخذ المشروع الرأسمالي الجديد أبعاداً ومضامين

(٥) للمزيد من التفاصيل، انظر: رمزي زكي، «مأزق النظام الرأسمالي،» **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٧٢ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٦) انظر: شملان يوسف العيسى، «مجلس التعاون الخليجي وعملية السلام في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، السنة ٣١، العدد ١٢٢ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥)، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

مختلفة، لتبدو ظاهرة العولمة وأدواتها على أنها السبيل الأمثل في إلزام قوة المذهب الإمبريالي الجديد، وبهدف استباحة موارد الشعوب(٧) وتغيير ثقافاتها وسلوكياتها عن طريق تغريب الذات وفرض أدوات تعكس من القيم والأخلاق غير المسبوقة أو المعهودة لدى تلك المجتمعات في التعامل مع اقتصادات السوق، ولا سيما في عالم الجنوب والمنطقة العربية خاصة، خارج إطار العرف ومقوّمات التركيبة الاقتصادية المتعارف عليها ضمن النظام الرأسمالي.

## ثانياً: انحراف آلية التوازن النظري عن القيم المادية لاقتصادات السوق الرأسمالية

إن تعدّد الأزمات الاقتصادية في كثير من اقتصادات دول العالم المتقدم والنامي، قد بات صفة مشتركة تلازم اقتصادات السوق الرأسمالية، وتتطلب آليات وأدوات لن تتوقف بمجرد معالجة تلك الأزمات عند حدود السياسة الاقتصادية الكلية، بل مواجهة المتغيّرات السياسية والأمنية التي يشهدها العديد من الدول والأقاليم المتفرقة من هذا العالم.

كما أن الانعكاسات السلبية لبعض السياسات الاقتصادية، وفي إطار تحرير اقتصادات أسواق بعض دول الجنوب التي فرضتها ظاهرة الأزمات الرأسمالية الجديدة في الاقتصاد العالمي، إنما تستمد توجّهاتها من توجّهات القوة الإمبريالية التي أفضت إلى حالة التدويل لتلك الأزمات نحو مناطق حيوية وغنية، كي تحمّلها تكاليف تلك الأزمة بعد أن تعمّ اقتصادها القومي، ومن ثم إلزامها فاتورة التغيير لسياستها الاقتصادية الكلية، وبما يتوافق مع النسق الاقتصادي الإمبريالي.

وعلى حدِّ قول جورج سورس في كتابه **أزمة الرأسمالية العالمية** «إن الأزمة الرأسمالية أساساً تقود إلى الوهم الأيديولوجي الذي قامت عليه الدينامية الرأسمالية ممثلة في توازن السوق، على أن حركة الأسواق المالية ستقود بذاتها إلى الاستقرار، ولا تتطلب أي تدخل خارجي. وهذا الوهم الذي أدى إلى العديد من الأزمات تأسس على إحدى أخطر النزعات، أصوليةً وانغلاقاً، وهي «أصولية الأسواق» التي تنطلق من مقاربة إبستيمولوجية زائفة مفادها: تماثل ما بين قوانين الطبيعة وقوانين الأداء الاقتصادي، في حين أن الواقع هو أن العالم يعيش اليوم حالة انفصال حادّ ما بين القيم الأساسية للرأسمالية في الحقل الاقتصادي وميدان التنظيم السياسي والاجتماعي، وكذلك الانفصال ما بين القرارات الفردية التي تحكمها نزعة البحث عن المنافع والأرباح والقرارات الجماعية التي تحكمها القيم والمعايير الشمولية»(٨).

كما أن هذه الإبستيمولوجية تفصح أيضاً عن أن الخطر الذي يهدّد النظام الرأسمالي هو

(٧) للمزيد، انظر: أسامة عبد الرحمن، **المأزق العربي الراهن: هل إلى خلاصٍ من سبيل؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٨) انظر: George Soros, *La Crise du capitalisme ou l'intégrisme des marches* (Paris: Plon, 1998), p. 38.

خطر كامن، ناجم عن هيمنة المصالح الإمبريالية لمنطق الرأسمال المالي على النسق القيمي والسلوكي لاقتصادات السوق من جهة، وانعدام الآليات الاقتصادية الدولية لتنظيم الأداء الاقتصادي على الواقع العملي بين المجتمعات الرأسمالية من حهة أخرى، ومن دون أن يكون لتوجهات العولمة أي تأثير إيجابي في وضع الأسس التي يتحقق من خلالها الهدف الرئيسي، وهو تنظيم الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق، يضيف جورج سورس أيضاً بقوله: «إن هنالك نقائض جوهرية في النظام المصرفي وفي ملكية المؤسسيات المالية والاقتصادية الرأسمالية، بسبب العلاقات الروتينية المشبوهة بين دوائر السلطة السياسية الرأسمالية ورجال الأعمال المتنفذين سياسياً، فضلاً عن غياب الشفافية وانعدام الحريات السياسية. ويوضح في ذلك أن التجربة الآسيوية للأزمة المالية عام ١٩٩٧ قد كشفت عن مدى الثغرة المتولدة في جذور الرأسمالية، كمجرد آيات لتحقيق هدف نفعي، وليس هدف جوهري، لتحقيق التوازن والاستقرار الذاتي كما تفترضها النظرية الاقتصادية التقليدية[٩].

إن اختلال التوازن في الأساس المادي للنظام الرأسمالي جاء نتيجة لاختلال القيم والأخلاق في التعامل مع مبادىء اقتصادات السوق، في ظل توظيف قطبي أحادي لمفاصل القرار السياسي الدولي، وتوجيه دينامي لمؤسسات الاقتصاد العالمي، من منطق الكل يساوي مجموع الأجزاء. وفي هذا الجانب كان التوظيف الأمريكي يتضمن المؤتمرات والمنتديات على الصعد المالية، والاقتصادية، والإعلامية، وعلى أنها آليات قائمة لاستقطاب ميول المجتمع الدولي وتحشيد طاقاته ضمن مسارات جديدة للجذب الإمبريالي، وبهدف تفعيل المدركات الاقتصادية الأمريكية حيال المصالح القومية العليا في الخارج[١٠].

لقد ساهم تحول العالم من نظام دولي متعدد الأيديولوجيات في المفاهيم والطروحات والأداء إلى نظام دولي جديد بطروحات ليبرالية أمريكية حملت بين جنباتها شعارات انتصار الرأسمالية على الشيوعية، في دفع الفعل الإمبريالي الأمريكي من دون أن يكون هناك مقاومة لهذا الفعل ومناهضة له بالفكر والأداء. وفي هذا السياق، جاء كلام فرانسيس فوكوياما ضمن طروحاته في **نهاية التاريخ** معبراً بقوله: «في نهاية التاريخ ليس ثمة منافسون أيديولوجيون للديمقراطية الليبرالية»، ويقصد بذلك أن هذه الحقبة الزمنية تشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية، ومن ثم نهاية التاريخ ونهاية الحكم البشري[١١].

إن كل المؤشرات والمعطيات والحقائق تشير إلى أن عالم ما بعد الحرب الباردة قد

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٠) للمزيد، انظر: نايف علي عبيد، **العولمة: مشاهد وتساؤلات**، محاضرات الإمارات؛ ٤٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٤٠ ـ ٤١.

(١١) انظر: فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ ونهاية البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، ١٩٩٣)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

أصبح أسرع وأعمق تصوراً وإدراكاً للعولمة من ذي قبل، إذ إن حركة عولمة العالم ـ وعلى رغم أنها قامت بدرجات متفاوته عبر التاريخ ـ اندفعت بقوة ملحوظة منذ أواخر الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة(١٢). ولعل أول بصمات هذه الظاهرة هي أنها جعلت من الجانب السياسي جزءاً من الكل العالمي، وأن هذا الاتجاه لم يكن معهوداً من قبل بهذا القدر والوضوح والحضور المادي والمعنوي، إلا في مطلع التسعينيات من القرن العشرين(١٣)، وهو ما انعكس على عولمة القرار السياسي لتحقيق غايات إمبريالية لم تكن تغيب عن الإدراك الاستراتيجي الأمريكي إزاء العالم المادي. وفي المقابل، بات الكثير من الدول الحرة في العالم ينظر إلى هذه الظاهرة من منظور مناهضي العولمة، وعلى أنها الوجه الآخر للهيمنة الأمريكية على مفاصل الاقتصاد الدولي(١٤).

وقد بات القطب الأمريكي ينظر إلى العولمة منذ سقوط خصمه الأيديولوجي على أنها وظيفة ملائمة وتفسيراً جذاباً للحالة العالمية الجديدة في ظل تنامي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وتصاعد القوة والقدرة العسكرية الأمريكية، فضلاً عن أنه لم تعد هناك فواصل بين الدول بالمعنى التقليدي، بل مجرد حدود تقطعها خطوط وهمية أكثر من كونها حدوداً سياسية قد تعيق دينامية ونفوذ الاقتصاد العالمي(١٥).

كما أن ظاهرة العولمة لم تكن من منظور الهيمنة الأمريكية مجرد ظاهرة، فقد باتت تشكل معياراً وآلية تفسيرية، وبرنامج عمل ضمن آليات تكتسب صفة مؤسساتية يلتزم بها أي مجتمع من مجتمعات العالم بالمثول لإجراءاتها الروتينية، مهما كانت الوسائل التي تبديها بعض حكومات الدول في ظل الضغوط السياسية المحيطة بها لغرض الحدّ من تأثيرها السلبي على أسواقها الداخلية، كون أن هذ المتغيّر قد أضحى واقعاً ملموساً تجاوز في حدوده الصفة النظرية(١٦).

لقد انعكس التغيير الجذري الذي طرأ على أدوات الاقتصاد الرأسمالي في مرحلة ما بعد الإمبريالية بشكل سلبي من خلال تطبيقاتها التي لا تتوافق أساساً وطروحات المذهب الرأسمالي، سواء بصفته التقليدية أو الموجهة بتدخل الحكومات، وهو ما أثر سلباً في العلاقة

(١٢) عبد الجليل كاظم الوالي، «جدلية العولمة بين الاختيار والرفض،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، ص ٥٩.

(١٣) عبد الخالق عبد الله، «عولمة السياسة والعولمة السياسية،» في: أحمد ثابت [وآخرون]، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٤٦.

(١٤) عبيد، **العولمة: مشاهد وتساؤلات**، ص ٤١.

(١٥) Thomas L. Friedman, *The Lexus and the Olive Tree* (New York: Farrar, Straus, Giroux, 1999), pp. 31-32.

(١٦) انظر: زبيغنيو بريجنسكي، **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم؟**، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤)، ص ٢٠٨.

الجدلية ما بين القيم النظرية والمادية لمقومات وأسس المنهج الرأسمالي والنماذج التنموية الأخرى التي قد استمدت نهج تطورها الاقتصادي من ذلك النظام. فما ينطبق على هذا الاتجاه يمكن أن ينطبق على النزعة الأمريكية في انتهاج رأسمالية إمبريالية لبناء اقتصاد متطفل في الإنتاج والاستهلاك، عبر الاستيلاء القهري والقسري غير المشروع على موارد شعوب العالم المادية والبشرية، بعد تدمير البنى التحتية لبلدانها وإشغالها في حلقة مفرغة من البناء والتعمير والتنمية من دون جدوى، فضلاً عن تحميلها نفقات استهلاكها الواسع وتغطية مستلزمات رفاهية الإنسان الأمريكي، وباستخدام غير محدود لأبشع الوسائل والأدوات ضمن توليفة بحثها المحموم عن الفائدة والربح كبديل تجاوزت به كل المعايير القيمية والأخلاقية التي تضمنتها بعض الجوانب السلوكية للنظام الرأسمالي.

وقد باتت نظريات الاقتصاد الحرّ ودعاتها من أمثال آدم سميث وريكاردو، ومارشال، وآخرين في مرحلة ما بعد الإمبريالية محضاً للسخرية عبر التسويق الإعلامي الغربي في كبريات الجامعات الغربية والأمريكية بوجه خاص، إلى جانب ما يروق لهذه المجتمعات من فعل دعائي للسينما والموسيقى كصادرات ثقافية من الطراز النيوليبرالي الأول. ولعل هذا المشهد ومشاهد أخرى لا تقل عنها انتقاداً على الواقع العملي، ومن قبل الكثير من الباحثين والأكاديميين في حقل الاقتصاد والسياسة من مختلف الجنسيات والقوميات العالمية. فما تطرحه النظريات الاقتصادية في اقتصاد السوق، وما تهدف إليه من تعظيم للإنتاج والأرباح وتقليل للخسائر، ورفع لمستوى الاستهلاك في السلع والخدمات، ومن خلال معايير التخصص النسبي في التبادل التجاري كميزة لكل بلد يسعى إلى المتاجرة مع البلدان الأخرى، يجري وفقاً للآلية المتبعة في تصحيح الاختلال ضمن توازنات قوى السوق بين العرض والطلب، أو الصادرات والاستيرادات، في ظل تحرك عوامل عدة كسعر الصرف، ومعدلات النمو في الدخل، ومعدلات سعر الفائدة لتحفيز الاستثمار، فضلاً عن دور السياستين المالية والنقدية في تسيير دفة الاقتصاد القومي نحو تحقيق المبدا التناظري، أي كل ما يطرح نظرياً يطبق عملياً.

وفي هذا السياق، وبخصوص الاختلال في تطابق آليات اقتصاد السوق، يُعبر إمانويل تود في كتابه **ما بعد الإمبراطورية** عن هذا الاتجاه بالقول: «إن العولمة الأمريكية وآلياتها لا تقوم على هذا المبدأ التناظري، بل العكس صحيح، إذ إن العالم اليوم ينتج بصورة متزايدة من أجل أن تستهلك أمريكا، وليس هناك من توازنات يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي كما يُفترض، ولا سيما ما بين الواردات والصادرات في الولايات المتحدة الأمريكية»(١٧).

(١٧) ويرى إمانويل تود في ذلك أن الأمة التي كانت تنتج أكثر من حاجتها بكثير في أعقاب الحرب، أصبحت تحتل مركز القلب في نظام جديد تنحو فيه إلى أن تستهلك أكثر مما تنتج. للمزيد، انظر: إمانويل تود، **ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي**، ترجمة محمد زكريا اسماعيل (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص ٨٧.

ويستنتج من ذلك أن حالة الانفتاح الاقتصادي بين الأسواق العالمية (عالم الشمال الرأسمالي المتقدم والجنوب النامي الطامح للتقدم)، منذ أن فقد النظام الدولي توازنه القطبي لصالح النظام المتمحور أو القوة الوحيدة، كما يصفها صموئيل هانتنغتون(*)، وفي ظل هذا الاختلال الجوهري ما بين الأسس والمفاهيم النظرية وتطبيقاتها، والذي حمل معه الكثير من الانتهاكات للقيم والتقاليد المتبعة في معظم دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية والإسلامية، كما أن عملية إصلاح السوق في إطار برامج التكييف الهيكلي التي تطرحها مؤسسات بريتون وودز، لم تكن سوى غاية لتحقيق مكاسب وأرباح إمبريالية، بعد أن عمّقت من الاختلالات الهيكلية لمعظم القطاعات التي تعاني اختلالات أصلاً في العديد من الدول النامية والفقيرة بتطبيقها آليات وشروط الانفتاح(١٨). وقد دفعت هذه الدول بحكوماتها إلى التخلي عن الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لتوفير الحاجات والمتطلبات الأساسية لمجتمعاتها، ورفع الدعم المادي للتخفيف من حالة الغلاء في جهاز الأسعار أو في تهيئة مستلزمات الإنتاج لتحسين نمط الاستهلاك عند مستوى الدخول المتاحة.

## ثالثاً: أثر الاختلال في التوليفة السلوكية والمادية للنظام الرأسمالي في اقتصادات السوق (الحالة الأمريكية)

إن السمة الجوهرية لطبيعة المدركات الاقتصادية لأي قوة إمبريالية هو أنها تشكل استجابة لدينامية الفعل الإمبريالي الذي ينبع من هاجس سلوكي تجاه عامل المصلحة الاقتصادية ومدى أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى هذه القوة الإمبريالية تجاه القوى الاقتصادية الأخرى.

وهكذا جاءت المتغيّرات التي تحكم السلوك الاقتصادي للنظام الرأسمالي في مرحلة ما بعد الإمبريالية متوافقة مع المتغيرات الدينامية لفعل القوة لتأمين القدرة التي ترتكز عليها قوة البناء الاقتصادي الرأسمالي من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية والطاقوية، لأن ذلك يشكل العصب الحيوي والقلب النابض للقوى الاقتصادية المتنافسة في الحصول على مركز الصدارة في سلم الهرم الاقتصادي العالمي الجديد.

إن هذا الاتجاه يتطلب قدراً وافراً من الدقة في الحسابات الاستراتيجية عبر الاستجابة السلوكية للقوة الإمبريالية المتأثرة دينامياً في المناطق الغنية بالموارد الطبيعية المتنوعة التي تدخل أهميتها الاقتصادية ضمن تلك الحسابات، على رغم أنها لا تشترك معها بعلاقات

(*) ويقصد صموئيل هانتنغتون هنا الولايات المتحدة بعد أن غدت القوة المهيمنة وتتمتع بدور واسع من المركزية الرأسمالية بالنسبة إلى القوى الأخرى في العالم الصناعي المتقدم. انظر: Samuel Huntington, «The Lonely Super Power,» *Foreign Affairs*, vol. 78, no. 2 (March-April 1999), pp. 35-40.

(١٨) محمد عبد الشفيع عيسى، «الدولة... والعولمة في الوطن العربي في ضوء مفهوم «الدولة الوطنية»،» في: ثابت [وآخرون]، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، ص ١٠٥.

متوازنة أو متكافئة، وليس هناك أيضاً قواسم مشتركة معها، لا من حيث عامل البيئة الاجتماعية والمعتقدات الدينية، ولا من حيث الطبيعة السياسية، كالنزاعات والخلافات الحدودية، وعامل الإرث التاريخي الذي يُعدّ من أبرز خطوط التماس المحفزة لتلك النزاعات، أو على الأقل في خلق جانب من التوترات الإقليمية أو الدولية.

إن الافتراضات التي بنيت عليها السلوكية الإمبريالية حيال المصالح الاقتصادية لا تترجم بالضرورة إلى حقائق آنية، بل يمكن أن تدركها القوة الإمبريالية استراتيجياً (ونقصد هنا الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة) بناء على الأهمية والأولوية، حين يفرض الواقع إسقاطاته للتعامل معها. الا أن هناك استجابة لحالة مؤثرة سلباً أو إيجاباً في الشروع نحو الفعل الدينامي باستخدام شتى الوسائل المتطورة إعلامياً ومعلوماتياً ضمن ثقافة السوق الليبرالية الجديدة، أو حتى عسكرياً، إذا ما تطلب الأمر لتأمين القدرة[١٩].

إن الدينامية الأمريكية التي بُني على أساسها المشروع المارشالي في مطلع خمسينيات القرن الماضي، وفي ظل مناخ من التحدّي الأيديولوجي للشرق الأوروبي المناهض في السلوك والأداء، فضلاً عن الثقة الأمريكية العالية في التفوق الاقتصادي آنذاك، قد تجاوزت حالة البناء التوازني للسوق الرأسمالية ما بين الداخل الأمريكي وأسواق حلفائها الرأسماليين، لتضع في نظر الاعتبار، وفي أولويات سياستها الاقتصادية الكلية، أن كسب الثقة للحلفاء لا بد من أن يجري من خلال فتح أسواقها أمام المنتجات الأوروبية واليابانية كأحد أهداف ترسيخ دينامية اقتصاد السوق (اعتماداً على فرضية دورة المنتج لفرينون) من دون النظر إلى حجم الربح أو الخسارة الآنية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي بسبب العجز في الميزان التجاري السلعي الذي أصبح في ما بعد حالة جوهرية مستديمة وبشكل متصاعد.

لم تعد هناك حاجة عند استمرار هذا النمط السلوكي الأمريكي لمرحلة ما بعد الإمبريالية إلى الإنتاج الأمريكي كي يستهلك العالم، بل على العكس من ذلك هناك من القوى الاقتصادية المنتجة التي باتت تحقق في هذه الأيام أكبر فائض تجاري ضمن مبادلاتها التجارية مع العالم والولايات المتحدة على وجه الخصوص[٢٠]، في حين يبدو هناك على الجانب

(١٩) انظر: عبد الصمد سعدون الشمّري، «الإدراك الأمريكي للعلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية،» (أطروحة دكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٤)، ص ٧٩.

(٢٠) فقد ذهبت قواعد اللعبة التي تتوافق مع الخيارات الأيديولوجية الأمريكية ومنذ مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى أبعد من البعد الأيديولوجي لاقتصاد السوق، حين فرضت ثقلها في المجالين التجاري والمالي من خلال مؤسسات بريتون وودز، كوسيلة لضمان توحيد الفضاء الإمبريالي الواقع تحت سيطرتها، وقد قدمت ضمن المرحلة الأولى خطة مارشال كحالة إمبريالية إيجابية عندما ساهمت في إعادة إعمار أوروبا الغربية ومنحتها أدوات الإفلات من أزمة اقتصادية شبيهة بأزمة ١٩٢٩. انظر: تود، **ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي**، ص ٩٢.

الآخر أن الداخل الأمريكي أكبر مستهلك للمنتجات المستوردة، وهو ما يعني أن أمريكا لم تعد ضرورية للعالم بسبب إنتاجها، وإنما بسبب استهلاكها عندما تكون في حالة من عدم الكفاية في الطلب العالمي.

وقد أفرز هذه الحالة الاختلال البنيوي للتبادل الحر ضمن حالة الاختلال في التوليفة السلوكية والدينامية لاقتصاد السوق، وبفعل الاتجاه الإمبريالي الأمريكي الجديد للاقتصاد العالمي.

وضمن هذا الاتجاه السلوكي والديناميكي لاقتصاد السوق جاء رد الفعل من الداخل الأمريكي، ومن خلال اختبار نموذج الاقتصاد الأمريكي عبر حوار أو نزاع أو حتى مقارنة مع اقتصادات لقوى اقتصادية أخرى، عندما تمركز هذا الاختبار حول طبيعة السوق الأمريكية، ومن قبل العديد من الباحثين الأمريكيين (من خارج الجامعات الأكثر شهرة أو تلك المراكز البحثية التابعة لمؤسسات صنع القرار الأمريكي)، الذين شجبوا المذهب الاقتصادي الحرّ بنتائجه السلبية على السلوك الاجتماعي للعمال الأمريكيين ممن عاشوا مرارة البطالة أو الانخفاض المستمر في معدلات المداخيل لمواجهة شبح الغلاء المتصاعد في السلع والخدمات[٢١].

لقد كان ردّ أمريكا عندما وجدت نفسها أمام تهديد كبير يتمثل بالإنتاج هو بلوغ درجة متطورة من الهيمنة على منطق رأس المال النقدي من خلال الانفتاح على العالم، سواء عبر أسواق رأس المال العامة أو الخاصة أو التجارة الدولية، ومن خلال الدعم الذي توافرت فيه شروط التعامل ضمن آلية اقتصادية ومالية تتطلب ضغوطاً شديدة من الولايات المتحدة، على أن مؤسسات نقدية دولية كمؤسسات بريتون وودز هي الأدوات الأكثر نفوذاً في تطبيق المنطق الليبرالي الجديد، كونه المذهب الاقتصادي الرأسمالي القويم للمنهج الإمبريالي الأمريكي.

لقد غيّر هذا الاتجاه من ميزان القوى والمصالح داخل المجتمع البرجوازي في تحولها من أنشطة إنتاجية إلى أنشطة رأسمالية نقدية ضمن أسواق وبورصات المال العالمي، لأن قوة النشاط المالي يمكن أن تستخدم في ضبط حركة الطبقات العمالية بعد شنّ هجوم جبهوي على قوة العمال وإخماد دور المؤسسات العمالية (كمساومة جماعية) في العملية السياسية.

وكان أول تحرك سياسي أمريكي اتخذه رئيس أمريكي هو ما قام به الرئيس رونالد ريغان في القضاء على القوة التفاوضية للنقابة العمالية من خلال مراقبة وحظر حركة هذه الطبقة الاجتماعية في قطاع النقل الجوي[٢٢]، عندما جعل من هذا الإجراء رسالة موجهة إلى جميع

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٢٢) David Harvey, The New Imperialism (Oxford; New York: Oxford University Press, 2003), pp. 70-71.

الحركات النقابية من أنها سوف تلقى المصير ذاته إذا ما حاولت أن تحذو حذو النقابة العمالية في قطاع النقل الجوي.

وقد انعكس هذا الفعل الأيديولوجي بظهور موجة من التحركات النضالية العمالية في العالم الرأسمالي المتقدم في مطلع الثمانينيات (وكان في طليعة هذه التحركات عمال المناجم في بريطانيا وفي بعض مناطق الولايات المتحدة)، وهي تطالب بالحفاظ على منجزاتها ومكتسباتها التي تحققت في الستينيات والسبعينيات، وحمايتها من التسلط الطبقي في ظل التفاوت الاجتماعي الكبير لصالح الطبقات البرجوازية ومصالحها الخاصة[(٢٣)].

وعلى الصعيد الدولي، فقد ثبت أن رأس المال النقدي وتقلباته العديدة خلال مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، كان عرضة لمزيد من التدهور والضرر للاقتصاد العالمي، ولا سيما في ظروف تخفيض قيمة العملة وتدوير رؤوس الأموال وإلغاء الدعم الحكومي تحت شروط وبرامج صندوق النقد الدولي، وهو ما يُعدّ نذيراً مبكراً لعجز سيصيب آلية التراكم الرأسمالي من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وإعادة عمليات الإنتاج بمختلف القطاعات غير المالية، وهذا الأمر يتطلب أدوات الحماية الاقتصادية والتجارية لمواجهة الغزو النقدي الأمريكي للعديد من اقتصادات الدول النامية.

ولعل الهجوم الوقائي الناجم عن إجراءات التخفيض لقيمة الدولار الأمريكي عام ١٩٩٧، كان له أثر سلبي في أسواق المال في تايلاندا وإندونيسيا، وما رافقه من سياسات هيكلية فرضها صندوق النقد الدولي على تلك الدول، ولا سيما في تخفيض قيمة عملاتها، الأمر الذي أدى إلى إفلاس معظم الشركات في شرق وجنوب شرقي آسيا[(٢٤)]، وكان من نتائجها انتشار البطالة والفقر بين ملايين البشر.

ويرى المنظّر الألماني فريدريك لست (Friedrich List) تجاه هذه الحالة أن مذهب الحماية الاقتصادية هو أفضل طريق لخلق فضاء حمائي وطني تجاه الخارج على أن يكون جوهره ليبرالياً لمواجهة السيول السلعية التي تراكمت على السوق الأمريكية، فضلاً عن حماية الصناعة ضد دول آسيا المتطورة عامة، واليابان خاصة، ولا سيما في المرحلة التي أعقبت الرئاسة الثانية للرئيس الأمريكي بيل كلينتون[(٢٥)].

إلا أن تطور السلوك الإمبريالي لاقتصاد أكبر دولة استهلاكية للسلع والخدمات في العالم من دون أن تكترث بمصير قطاع واسع من العمالة التي اندمجت في ما بعد مع الطبقة الوسطى بفعلِ ما أصابها من التفكك الجزئي، هو ما يُدخل على الفعل الديناميكي الأمريكي صفة التحول إلى اقتصاد معولم يحمل السمات التي تعبّر عن حالة ما بعد

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٢٥) Friedrich List, *Systéme national d'économie politique* (Paris: Gallimard, 2000), pp. 16-17.

الإمبريالية بتجاوزها الإطار الوطني والبحث عن نموذج لجمع العالم في توليفة موحدة ضمن اقتصادات السوق(٢٦).

وأما اليوم، فقد باتت الفاعلية الاقتصادية لآليات العولمة، كالشركات التجارية والمؤسسات المالية المتعدية الجنسية، متجاوزة للبعد الوطني من دون التقيد بحدود سيادية للقفز على ثروات الدول في الداخل والخارج، ومن ثم السيطرة على المجالين الاقتصادي والمالي العالميين لتصبح أغلبية الثروة في أيدي الأقلية التي تتألف من الفاعلين الجدد في هذا الزمن من عصر العولمة(٢٧). وفي هذا الاتجاه، يرسم مايكل لند في كتابه: *The Next American Nation* صورة أمريكا الإمبريالية خالية من النقابات العمالية، وخالية من تأثيرات الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري المتعاقبين في السلطة، ذلك أن ثمة انقلاباً في السلوك الدينامي ما بين القارة الأمريكية القديمة الأكثر ديمقراطية والعالم الأمريكي الإمبريالي الجديد الذي باتت فيه الأقلية الأوليغارشية المتنفذة في الحكم غير مسؤولة عما يجري للأغلبية في الداخل الأمريكي(٢٨).

لذلك جاء التأثير السلوكي للاقتصاد الإمبريالي في اقتصادات السوق ضمن اتجاهين:

**الأول**: التأثير بسلوك المنتج الذي يبدو للعالم اليوم أكثر استغلالاً للحصول على أرباح تراكمية من خلال ما يُعرف بالتمايز السعري وأسلوب المباهاة، على أن الأسلوب الأكثر رواجاً هو الدعاية والإعلان من خلال وسائل الإعلام المرئي المتنوعة.

لقد ارتبط فعل السيطرة العملية على اقتصادات السوق العالمية بالترويج الإعلامي للمنتجات والخدمات التي أخذت الشركات المنتجة لها برصد تكاليف باهظة للتأثير في أسواق جديدة من عالم الجنوب، ومنها المنطقة العربية، عبر الاستخدام الواسع النطاق للدعاية والإعلان المرئي، إذ إن هناك أكثر من ١٧٢ شركة عالمية تروّج إعلامياً لمنتجي السلع في العالم من أصل ٢٠٠ شركة تعود ملكيتها إلى خمس قوى اقتصادية تتصدرها الولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، واليابان، وبريطانيا(٢٩).

**الثاني**: التأثير في سلوك المستهلك في مختلف أنحاء العالم، إذ تنطلق فلسفة التأثير في المستهلك من النهج الليبرالي الذي يهتم عادة بالترويج الإعلامي والثقافي ذي الميول السلوكية السلسة والسريعة للوصول إلى نمط المحاكاة وجذب المستهلكين من دون حدود من

---

(٢٦) وهو ما يشبه التفكك الذي جرى لطبقة الفلاحين والحرفيين في عصر الإمبراطورية الرومانية، التي دمرها تدفق المنتجات الزراعية والسلع الأخرى الواردة من صقلية ومصر واليونان آنذاك. انظر: تود، **ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي**، ص ٩٦.

(٢٧) السيد أحمد مصطفى عمر، «إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك،» في: ثابت [وآخرون]، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، ص ١٧١.

(٢٨) Michael Lind, *The Next American Nation: The New Nationalism and the Fourth American Revolution* (New York: Free Press, 1995), pp. 186-187.

(٢٩) عمر، المصدر نفسه، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

أجل تحقيق الربح **أولاً**، والمنافسة **ثانياً** كونها المحرك الأساس لعولمة اقتصاد العالم والتكيف مع ثقافة السوق(٣٠). ويبدو مثل هذا السلوك صعباً بعض الشيء أمام الدول المتلقية لهذا الفعل، فهي إما أن تؤمن بحرية هذا الانفتاح من دون شروط لتمتلك وسائله، وإما أن تبقى منعزلة من دون مواكبة للتطور ومن دون ملكية لوسائله(٣١).

إن وسائل التأثير للمنتج الغربي في المستهلك المتلقي للسلع في ظل مفاهيم وسلوكيات السوق الليبرالية الجديدة، وفي ضوء تلك القواعد السلوكية، إنما تشكل في مضمونها استهدافاً للقيم المادية التي ينحو بها المستهلك لتلبية حاجته الفردية وإشباع ذاته من السلعة، لتمتد إلى حالة اللامبالاة أحياناً في اقتناء كل ما يروّج من مختلف السلع الاستهلاكية من دون مبرر.

كما تقوم مثل هذه المبرّرات الترويجية للمنتجات تحت دوافع الانفتاح والاختراق الثقافي، تسندها ثقافة الاستهلاك ضمن مقولة مفادها: «إن البشر في كل مكان قادرون على الاستهلاك، وتوحّد بينهم وتجمعهم سلع وبضائع ومنتوجات تخلق فيهم ميولاً وأذواقاً ورغبات مشتركة، ترفع من مستوى الاتفاق الثقافي بينهم، وتدريجياً تُجرد ثقافاتهم من هويتها وخصوصياتها لتلبسها ثوب الثقافة الاستهلاكية الجديدة»(٣٢).

وقد أخذ النظام الرأسمالي يواجه العديد من الصعوبات، وأسبابها كثيرة، ومنها ما حصل بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ من عمليات لتصدير المتراكم من الدولارات الأمريكية إلى أسواق الدولار الأوروبي ومؤسسات الصيرفة الخاصة، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط وارتفاع قيمة هذه العملة القيادية والحصول على موجودات حقيقية لم تكن الولايات المتحدة تحلم بها في مرحلة من المراحل. وكانت هذه المرحلة تُعدّ من أصعب مراحل الأزمات الاقتصادية. وبعد فكّ الترابط بين الدولار والذهب، كانت هناك أيضاً في التسعينيات أزمات انعكست على مدى فشل المنطق الرأسمالي النقدي أمام قوة الإنتاج، لما حققه من فائض انعكس سلباً على انخفاض قيمة الدولار الأمريكي على فترات عدة.

ونتيجة تحسن الوضع الاقتصادي في مراكز الرأسمالية لشرق وجنوب شرقي آسيا (وبخاصة كوريا الجنوبية) عادت الإشكالية العامة لفائض الإنتاج لتحتل مركز الصدارة في الشؤون المالية، إذ أدى انهيار الاقتصاد المالي الجديد الذي هللت له المنظومة الرأسمالية بقيادة أمريكية إلى إفلاس عدد كبير من الشركات، وبروز فضائح كثيرة كشفت عن الزيف في

(٣٠) هانس ـ بيتر مارتين وهارالد شومان، **فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية**، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة رمزي زكي، عالم المعرفة؛ ٢٣٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨)، ص ٢٤٥.

(٣١) المصدر نفسه، ٢٤٥.

(٣٢) انظر: محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر: العولمة ـ صراع الحضارات ـ العودة إلى الأخلاق ـ التسامح ـ الديمقراطية ونظام القيم ـ الفلسفة والمدينة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

رأس المال الذي لا يستطيع أن يسترد قيمته، وهو ما هزّ الثقة في العلاقة الجدلية ما بين الإنتاج ورأس المال النقدي، بسبب إطلالة شبح إجراء تخفيضات كبرى في قيمة رأس المال مع انخفاض قيمة الأصول الثابتة أمام تصاعد أهمية الإنتاج في مواجهة الطلب الاستهلاكي على السلع المادية والخدمات(٣٣).

وهكذا تواجه الهيمنة الأمريكية اليوم خطراً جديداً يبدو أكثر حدة وقسوة مما سبق من الأزمات التي ألمت بالنظام الرأسمالي، إذ تكمن جذور هذا الخطر في الاعتماد غير المتوازن على رأس المال النقدي الذي اتخذته الولايات المتحدة وسيلة لترسيخ إمبرياليتها تحت غطاء وهمي ومبررات لاأخلاقية من الثقافة الليبرالية لاقتصادات السوق التي روّجت لها. وفي هذا الخصوص يرى آريكي «أن التوسعات المالية لا تشير فقط إلى نضج مرحلة معينة من تطور الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وإنما تشير أيضاً إلى بداية مرحلة جديدة»(٣٤). وهذه المرحلة هي مرحلة الإمبريالية الجديدة وفق المفهوم الليبرالي الذي يتسم بالمنطق الإقليمي للقوة لترسيخ المنطق الرأسمالي، بحثاً عن مناطق لتدويل التراكم الرأسمالي وتحقيق مكاسب جديدة بدلاً من جمودها كي تفقد من قيمتها كأصول رأسمالية ثابتة.

وهكذا كان للتراكم الرأسمالي خياران: إما الانفتاح على الأسواق الجديدة، وإما البدء بجولة من التخفيض في قيمة رأس المال على شكل أصول تعاني المزيد من الاندثارات من دون تجديد. وهذا الاتجاه الذي تقع عليه مسؤولية التحول نحو اقتصادات السوق، والذي يُعرف بـ «الإقليمية» يُعدّ الخيار الأمثل للطموحات الإمبريالية الأمريكية، كي تبتعد عن خفض قيم أصولها في الداخل، للحيلولة دون الركود الاقتصادي الذي ظهرت معالمه في مطلع عام ٢٠٠٠ بعد عقد أو يزيد من الوفورات المالية غير المألوفة، سواء على نطاق الاستهلاك العالي أو الانخفاض في وتيرة الإنتاج الذي يعكسه تزايد العجوزات في الميزان السلعي أمام ما يستورد من الخارج من السلع المناظرة. ويرى بيرنر (Berner) في هذا الخصوص «أن تلك المستوردات المتزايدة التي كانت تحرك اقتصاد العالم خلال التسعينيات من القرن الماضي هي ذاتها التي أوصلت عجز الحساب الجاري والتجاري الأمريكي إلى مستوى قياسي، فأفضت إلى نمو المطالب لجهات خارجية نمواً لم يسبق لها مثيل في التاريخ، فضلاً عن تسببها في انفجار فقاعة المضاربات المالية وضعف في الاقتصاد الأمريكي ليس له سابق من خلال هروب رأس المال وانخفاض القيمة الحقيقية للدولار»(٣٥).

إن نشوء نظام رأسمالي على هياكل من المضاربات المالية التي تحدّها مكوّنات

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٣٤) Giovanni Arrighi and Beverly J. Silver with Iftikhar Ahmad... [et al.], *Chaos and Governance in the Modern World System*, Contradictions of Modernity; 10 (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1999), p. 31.

(٣٥) Robert Berner, *The Boom and the Bubble: The U.S. in the World Economy* (London; New York: Verso, 2002), p. 3.

لتجمع ثلاثي ما بين صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية ومؤسسات وول ستريت في نيويورك، على أنها قوة تكافل لدعم الاقتصاد الأمريكي، هي في الوقت ذاته قوة متطفلة على نظام مالي يُفرض قسراً وبإكراه شديد، باعتبار أنه قد نشأ ضمن ما يُعرف بـ «إجماع واشنطن» (Washington Consensus) (الصادر في منتصف التسعينيات من عهد الرئيس كلينتون)[*] ليتطور في ما بعد إلى هيكل مالي دولي يُعبّر عن مصالح الطبقات البرجوازية المتعددة الجنسيات[٣٦].

إن هذا الجانب السلوكي من القواعد الليبرالية جعل الكثير من دول العالم النامي، ومنها ماليزيا، تنبذ وبشكلٍ مفاجىء كل ما فرض عليها من صندوق النقد الدولي من أنظمة وشروط وواجبات، كالمراقبة على حركة رأس المال، ووضع اقتصادها تحت مصيدة من الوهم الإبستيمولوجي، وهو ما شكّل موقفاً استفهامياً للعديد من هذه الدول عن طبيعة هذه القاعدة غير الأخلاقية ضمن اقتصادات السوق الرأسمالي.

ويستنتج من ذلك أن الاختلال في المنهج السلوكي لآلية وعمل السوق الرأسمالية منذ أن اقترنت طروحاتها النظرية بأدوات الاقتصاد المعولم قد تجاوزت القيم المادية، الأمر الذي انعكس على الفعل الدينامي، سواء في التأثير في سلوك المنتجين أو المستهلكين خارج المفاهيم الأساسية لآلية التوازن بين قوى السوق. وهذا ما يتطلب ضرورة إجراء المراجعة لبعض المظاهر السلوكية لاقتصاد السوق، ومن ثم تحديد مدى إمكانية قبول مثل هذه الأفكار التي تغلفها الدعاية الغربية، وهي تحاول دائماً طمس الهوية الثقافية للاستهلاك التي تعكس خصوصيات المجتمعات في كل بلد ضمن القيم والعادات والأخلاق، وغالباً ما تستأثر هذه الخصوصيات بالمستهلك بدلاً من أن ينجذب نحو المجهول، ولا سيما عندما تنغرز فيه حالة الإقناع بالرضا أو الرفض، وبذلك ترتقي الرغبة في اقتناء حاجة ما إلى سمو العقل والمنطق والإرادة.

ولذلك ليس من الضروري أن يضع مجتمع ما هويته الثقافية في مجرى الريح العاصفة لاقتصاد السوق، باعتبار أنه لا بديل لهذا الطريق لأنها من متطلبات العصر وتقدمه، وثقافته الاستهلاكية متخلفة بعض الشيء، إنما المهم والضروري هو أن يعي هذا المجتمع أو ذاك تماماً ما ينفع وما يضرّ من أجل مواكبة التطور الحقيقي، ويتفهم الغاية من الانفتاح على الأسواق، ليكتسب بعدها الكثير مما يفيد، لا أن يجري وراء الأسواق مبهوراً بها من دون اعتبار للهوية الوطنية والتراثية التي ينتمي إليها.

(*) يضم هذا الإجماع في إطاره تقسيم اقتصاد العالم إلى ثلاث مناطق وأقاليم تكون فيها السيادة لهيكلية ثلاثية الأبعاد ما بين النافتا (منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) والاتحاد النقدي الأوروبي، والأيبك (التكتل التجاري لشرق وجنوب شرق آسيا).

(٣٦) S. Soederberg, «The New International Financial Architecture: Imposed Leadership and «Emerging Markets»,» in: Leo Panitch and Colin Leys, eds., *Socialist Register 2002* (London: Merlin Press, 2002), pp. 72-75.

## خاتمــة

من خلال ما تم التطرق إليه، وضمن فرضية الدراسة ومحاورها الثلاثة حول مدى التباينات القيمية ما بين الطروحات النظرية وواقع الأداء في اقتصاد السوق الرأسمالي، فلا بد من التنويه بمسألة غاية في الأهمية، وهي في الوقت ذاته تأكيد لطروحات سابقة تناولها العديد من الباحثين، ألا وهي الخصوصية الثقافية والحضارية. ففي ظل العولمة التي تقودها قوة إمبريالية تفرض إرادتها بالترغيب تارة، وبالترهيب تارة أخرى، هادفة ليس إلا إلى محوِ التعددية والخصوصية الثقافية لاقتصادات السوق التي تشكل مجاميع من التراث المجتمعي لمختلف مناطق العالم ومكوناتها الإثنولوجية، لكي لا يتسنى لها أن ترتقي إلى مستوى من النهوض والتقدم، وتظل تابعة في الاستهلاك والتلقي لثقافة السوق الليبرالية التي تتجاوز بسلوكياتها حدود وقيم وحضارات تلك المجتمعات من دون أن يُتاح لتلك المجتمعات الفرصة كي تتبنى نموذجها الاقتصادي، ومن ثم التعبير عن ذاتها، أو أن تنتقي لها من ثقافات السوق الأخرى ما ينفع ويفيد.

وفي الجانب الآخر، تظهر السطوة الاستبدادية لثقافة القوة النيوليبرالية (كما هو الحال في النموذج الإمبريالي الأمريكي الراهن)، وهي تتطفل على اقتصادات السوق لفرض نمط مغترب من القيم التي لا تمت بصلة إلى قيم أو حضارات تتنوع فيها أساساً خصوصيات وثقافات كل الشعوب، ومن دون أن تبرز من بينها من يهيمن بمنطق القوة على الآخرين.

وهكذا، فمن المفيد أن ندرك من هذه الدراسة أن هناك نهجاً في السلوك القيمي مفاده: إن لم تكن القيم والأخلاق ضمن اقتصادات السوق مستوحاة من خصوصيات وتراث المجتمعات وحضاراتها التي لا تمنع من أن تنتقي ما ينفعها في إطار التشابك الحضاري والقيمي بين شعوب الأرض لتحقيق الغايات الإنسانية السمحاء، فإن لشبح القوة الإمبريالية سطوتها وسلطانها لتغيير ما تشاء من القيم والسلوكيات، وتشويه مجريات الأداء في اقتصادات السوق على الواقع العملي، ومن ثم الانفراد بالهيمنة على موارد الأرض واستحياء شعوبها تحت شعارات ومبررات شتى ■